المغرب العربي بوصفه إقليمًا بلا إقليمية

نشرت إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، عام 2018، تقريرًا حول "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي"، واصفة إياه بمصدر النمو الذي "لم يُستغلّ بعد"[1]. ينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول في نحو 40 صفحة، وهي: فصل حول العلاقات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي، وفصل حول المنافع المترتبة على تعزيز الاندماج الإقليمي في المنطقة، وفصل حول الأهداف المشتركة على مستوى السياسات في بلدان المغرب العربي. وكعادة منشورات صندوق النقد، جاء التقرير ثريًّا بالجداول والأشكال البيانية، فضلًا عن الملاحق البيانية.

الشكل (1)

أبرز الاتفاقيات التجارية التي تنخرط فيها دول المغرب العربي

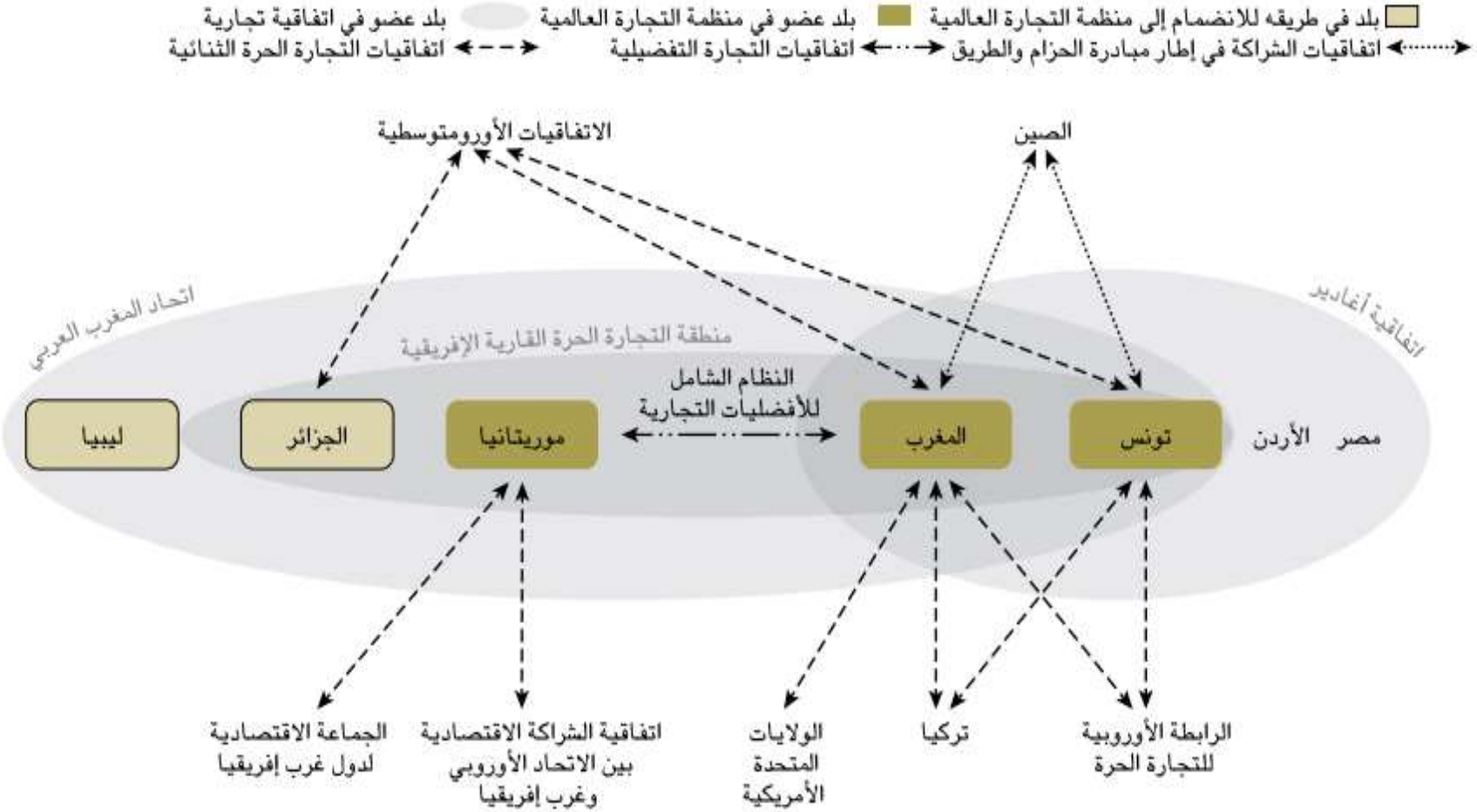

المصدر: ألكسي كيرييف [وآخرون]، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي (واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي، 2018)، ص 6.

ومن ناحيةٍ أخرى، تنخرط دول المغرب العربي في عدد من المسارات المرتبطة بالخارج. فعلى سبيل المثال، تشارك الجزائر والمغرب وتونس في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية التي تهدف إلى إزالة الحواجز عن حركة التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وفي ما بين دول جنوب المتوسط، كما تشارك موريتانيا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب أفريقيا التي تهدف إلى تحرير التجارة الثنائية وتقديم الدعم الإنمائي إلى تلك الدول، وقد وقّع المغرب وتونس عددًا من اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة European Free Trade

أ. اتجاهات التجارة بين البلدان المغاربية والعالم

شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا في درجة الانفتاح التجاري عبر دول المغرب العربي ووتائره، ما عدا المغرب، وذلك على الأرجح بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية وعدم كفاية التنوع الاقتصادي، خاصة بالنسبة إلى الجزائر وليبيا وموريتانيا. ويرجح التقرير أن يكون التنافس الدولي المتزايد، وخاصةً مع تنامي الصادرات الصينية إلى المنطقة (من 5 مليارات عام 2006 إلى نحو 14 مليار دولار عام 2016؛ أي ما نسبته 8-12 في المئة من مجموع الـواردات)، أحد التحديات الأخرى التي تعوق الاندماج الإقليمي. فضلًا عن ذلك، وبخلاف المعادن والوقود والإنتاج الحيواني والزيوت النباتية، لا تزال جودة المنتجات التصديرية لدول المغرب العربي، عمومًا، أقل منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، ولا سيما السلع في قطاعات الصناعة التحويلية والآلات والنقل.

وحتى مع تحسّن اندماج الاقتصادات المغاربية في سلاسل القيمة العالمية، وإن على نحو متفاوت، يبقى الجزء الأكبر من هذا الاندماج مع شركاء اقتصاديين خارج المنطقة. وأبعد من ذلك، حتى مع نمو نسب مداخيل السياحة من إجمالي الناتج المحلي، خاصة في تونس والمغرب، فإن نشاطات السفر والسياحة بين دول المنطقة تبقى محدودة في الوقت الذي يأتي فيه معظم السياح من خارج المنطقة.

الشكل (2)

التدفقات التجارية البينية في منطقة المغرب العربي

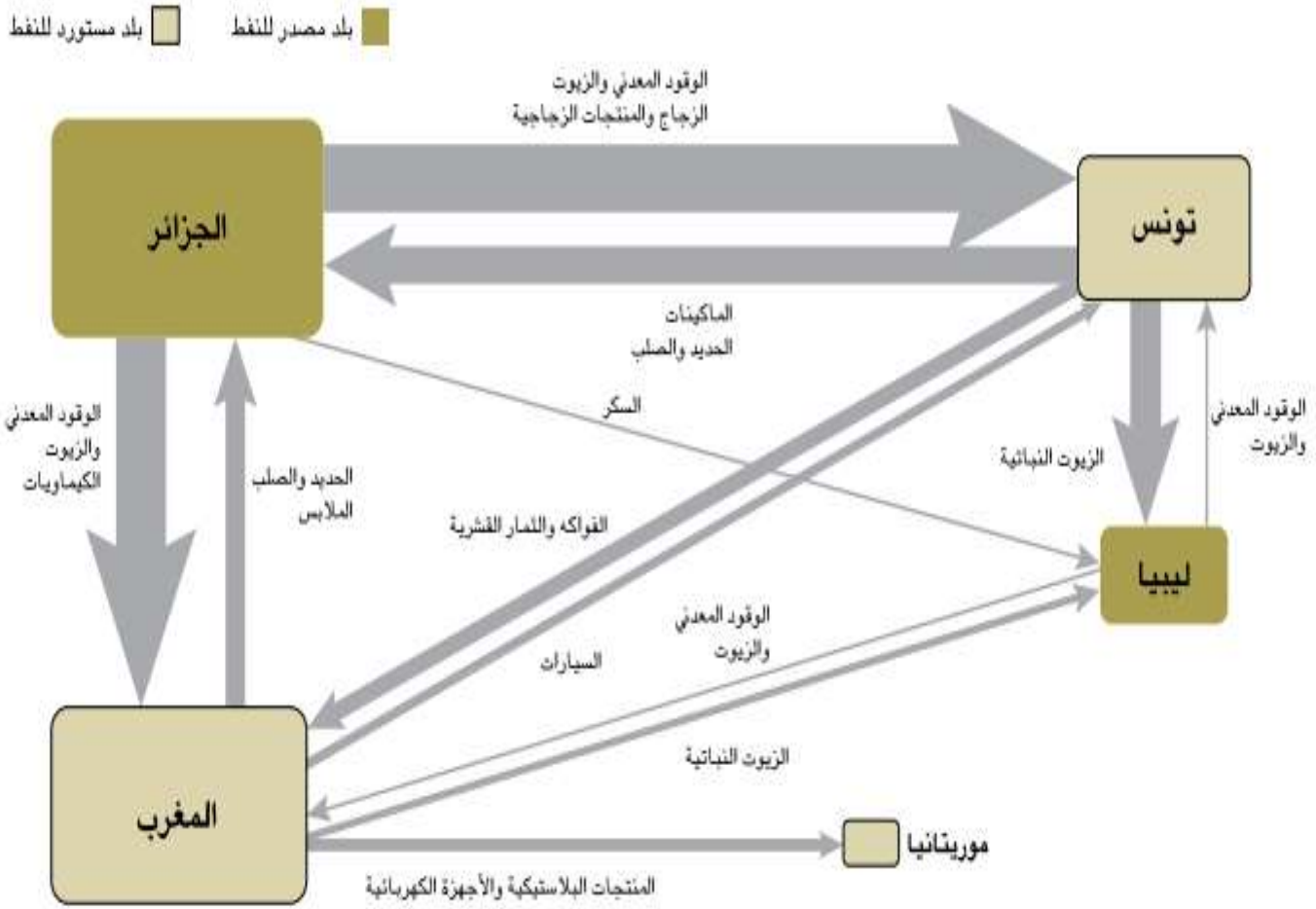

المصدر: المرجع نفسه، ص 12.

التجارة

يسجل التقرير أنه على الرغم من الترتيبات المؤسسية القائمة، لا يزال حجم التجارة بين دول المغرب العربي محدودًا؛ إذ تبقى مستويات التجارة البينية أدنى بكثير منها مقارنة بتجارتها الخارجية مع الاقتصادات من خارج المنطقة، إذ "يبلغ حجم التجارة البينية أقل من 5% من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ نحو 16% في أفريقيا، 19% في أمريكا اللاتينية، 51% في آسيا، 54% في أمريكا الشمالية، و70% في أوروبا". فضلًا عن ذلك، "لا تتخذ دول المغرب العربي الخمس أيًا من بلدان منطقتها شريكًا تجاريًا أساسيًا لها. فمعظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تتم مع أوروبا"[5]، وتبقى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، الأقرب جغرافيًا من المنطقة، مقصدًا لما يزيد على نصف صادرات دولها جميعًا، ما عدا موريتانيا. وتتشكل التجارة البينية من تدفقات أساسية قليلة (صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية

الاستثمار الأجنبي المباشر

يسجل التقرير أيضًا شحّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية، إذ يكون جلّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة مع أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. ويرجع ذلك، على الأرجح، إلى القيود التي تفرضها دول المغرب العربي على هذه الاستثمارات، نحو إلزام الشركات الأجنبية بالعمل مع شركاء محليين واستخدام مدخلات محلية.

الاندماج المالي

يبقى الاندماج المالي عبر حدود دول المغرب العربي محدودًا جدًا، وهو، أساسًا، ما يعكس حالة التعاون الاقتصادي الإقليمي. ويبقى المغرب استثناءً، فقد توسعت عمليات جهازه المصرفي العابرة للحدود لتشمل 22 دولة أفريقية، لكن الأمر يقتصر فقط على تونس وموريتانيا من بين الدول المغاربية. ولا تزال فرص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن الحصول على مختلف الخدمات المالية، محدودة ودون متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي مجال التكنولوجيات المالية، يقترح التقرير أن "إزالة الحواجز التجارية والتنسيق التنظيمي في تطبيق هذه التكنولوجيات الجديدة على نحو أسرع وأوسع نطاقًا"[6]، من شأنه أن يشجع على زيادة الاندماج المالي في المنطقة.

العمل

حتى على مستوى الهجرة البينية، وعلى الرغم من أن حرية انتقال العمالة بين دول الاتحاد المغاربي كانت أحد أهدافه، فإن النسب تبقى متدنية جدًا (لا تتجاوز 1 في المئة من مجموع سكان المنطقة، وأقل من 0.5 في المئة من مجموع القوة العاملة)، مع أن المغرب والجزائر، مثلًا، يعدّان من بين أكبر الدول المصدّرة للمهاجرين في العالم، تحديدًا نحو دول الاتحاد الأوروبي.

أهمية تعزيز الاندماج حسب تقارير صندوق النقد الدولي

- على مستوى وفورات الحجم، من شأن الاندماج الإقليمي أن يؤدي إلى بناء سوق من نحو 100 مليون مستهلك، وبإجمالي ناتج محلي مشترك بقيمة 360 مليار دولار (مماثل لإجمالي الناتج المحلي لجنوب أفريقيا أو النرويج)، وبنصيب فردي من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بنحو 4000 دولار (مماثل لجنوب أفريقيا أو إندونيسيا).

وبسبب مضامينه الاقتصادية المحضة على الأرجح، لا يشير التقرير إطلاقًا إلى الشق السياسي في "منطق" فشل الاندماج المغاربي. وثمة، فقط، تشديد على الدور السيئ الذي يؤديه الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب في تعطيل آليات الاندماج الإقليمي، على غرار الشبكة الإقليمية للسكك الحديدية والطرق السريعة. وهي مسألة بالغة الأهمية ولا ريب، فمثلًا، وبسبب الحدود، وخاصة في الحالة الجزائرية - المغربية، ليس ثمة شبكة إقليمية للسكك الحديدية والطرق السريعة، بينما تتوقف الشبكات المحلية منها عند الحدود البينية الفاصلة بين الدول.

- من شأن هذه السوق، القائمة على منطق الاندماج الإقليمي، أن تخلق حوافز جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجّع على الابتكار، وتسهّل نقل التكنولوجيا. لكن تحقيق ذلك يقتضي تبسيط قوانين الاستثمار عبر المنطقة وتوحيدها، فضلًا عن متطلبات جوهرية أخرى "كالسياسات الاقتصادية السليمة، والنمو القوي، واستقرار سعر الصرف، ورأس المال البشري السليم، والبنية التحتية الجيدة، والاستقرار السياسي، وجودة الإطار التنظيمي"[9].

- من شأن الاندماج الإقليمي أن يعزز القدرات التفاوضية لدول الإقليم في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بدلًا من تفاوضها منفردة، سواء مع الشركاء الاقتصاديين الأكبر حجمًا منها، أو مع المجموعات/ التكتلات التي تنتمي إليها، أو في إطار منظمة التجارة العالمية ذاتها. ويضيف التقرير أن اندماج دول المغرب العربي يسهم في تعزيز صمودها أمام التأثير المحتمل لتصعيد النزاعات التجارية العالمية.

إطار الأهداف المشتركة على مستوى السياسات المغاربية

- **الوظائف:** الهدف النهائي من الاندماج الإقليمي هو توفير فرص العمل وتحسين معيشة المواطنين من خلال تحقيق نمو مرتفع قابل للاستمرار. وينبغي التشجيع على توفير فرص العمل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية وزيادة الاندماج بين القطاعات الخاصة على مستوى المنطقة.

- **الانفتاح:** يتعين وضع نموذج اقتصادي جديد وأكثر انفتاحًا في دول المغرب العربي جميعًا، وذلك بتوفير فرص تجارية واستثمارية جديدة في المنطقة، وتعزيز حرية حركة العمالة ورأس المال عبر الحدود.

- **الاحتوائية:** ينبغي أن يؤدي النمو الإضافي الناتج من الاندماج الإقليمي إلى توفير فرص للجميع (الشباب والنساء وسكان الريف والمهاجرين).

- **المفاوضات:** ينبغي أن تتفاوض البلدان المغاربية بشأن وضع اتفاقية اقتصادية إقليمية عميقة، وأن تصمم نظامًا للتفاوض لحل النزاعات وآليات لرصد السياسات.

- **التجارة:** ينبغي أن تولي دول المغرب العربي اهتمامًا أكبر بالتجارة الإقليمية، بحيث يتولى القطاع العام تنسيق السياسات، بينما يضطلع القطاع الخاص بدور أنشط في استكشاف أسواق إقليمية جديدة.

1. الخلاف الجزائري - المغربي معيق، لكنه ليس معطلًا للاندماج الإقليمي في المغرب العربي

ثمة تركيز مبالغ فيه على الخلاف الجزائري - المغربي بوصفه سببًا لتعطل الاندماج في المغرب العربي. ويمكن، بسهولة، دحض ذلك من خلال حجتين أساسيتين:

الحجة الأولى هي أنه رغم الامتداد الزمني للخلاف بين الجزائر والمغرب واستعصائه، وانزلاق التوتر في العلاقة بينهما إلى اشتباك مسلح محدود في عام 1963 (حرب الرمال)، فإن العلاقة بين الدولتين لم/ لا توصف بأي حال من الأحوال بأنها علاقة صراع أو عداء. وحتى في الخطاب السياسي الرسمي، لا توجد دلالات على أنّ أحد الطرفين يتصور الآخر بوصفه عدوًّا استراتيجيًّا أو على الأقل بوصفه تهديدًا "وجوديًّا" بالمفهوم الاستراتيجي الذي يمكن أن يمثّل مدخلًا لصراعٍ ثنائي مسلح[13]. ما من شك في أن منطق التجاذب بين الدولتين يبقى محكومًا بحتمية التعايش والحرص على تجنب الانزلاق نحو الصدام العنيف. وفي هذا السياق، يسجل عبد النور بن عنتر أن البلدين عرفا "أزمات سياسية داخلية حادة كان في الإمكان أن تدفع بالنظامين إلى مغامرات عسكرية لتعبئة الرأي العام [الداخلي] ضد عدو خارجي، لكنهما لم يفعلا ذلك قط"[14].

الحجة الثانية هي أنه رغم محورية النزاع حول الصحراء الغربية في الخلاف الجزائري - المغربي، فإنه لم يؤدِّ قط إلى بروز حالة استقطاب إقليمي دائم يعمق حدة الانقسام بين دول المغرب العربي حول الاندماج الإقليمي. فتونس التي تقتسم مع الجزائر حدودًا منكشفة أمنيًّا، تتبنى سياسة حياد إيجابي، وإن كان "قلقًا" باستمرار[15]، حيال الخلاف الجزائري - المغربي حول مسألة الصحراء الغربية، فهي من

جهة، في حاجة إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، ليس فقط لأنهما يقتسمان أكثر من 950 كيلومترًا من الحدود المشتركة، لكن، أيضًا، لأن الجزائر تتمتع بتجربة ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب، كما تبقى تونس، من جهة أخرى، في حاجة ماسة إلى الاستثمارات المغربية المتزايدة خلال السنوات الأخيرة. ولا تعترف تونس بجبهة البوليساريو، لأنها تخشى أن يعتبر المغرب ذلك موقفًا عدائيًّا ضده، ولا يقوم مسؤولوه بزيارات رسمية إلى الإقليم، لكنها في الوقت نفسه تؤمن بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حتى لو كان ذلك في شكل وضع قانوني في صالح المغرب.

2. اتحاد المغرب الغربي بوصفه معطّلًا للاندماج المغاربي: ما لا يُدرَك كلُّه لا ينبغي أن يُترَك بعضُه

ثمة أطروحة تقول بوجود حاجة، آنية وملحة، إلى التخلي عن اتحاد المغرب العربي بوصفه الإطار الأمثل للاندماج الإقليمي في المنطقة. بتعبير آخر، يبدو أن اتحاد المغرب العربي، من خلال ربطه بخلافٍ مزمنٍ ومستعصٍ بين الجزائر والمغرب، صار يمثل في حد ذاته سببًا لتعطل مسار الاندماج الإقليمي في المنطقة. في هذه الحالة، من غير المجدي، بأي حال من الأحوال، الافتراض أن حل النزاع بين الجزائر والمغرب شرطٌ مسبق لإحياء اتحاد المغرب العربي، ومن ثم للاندماج المغاربي. وينبغي الانتباه إلى وجود منطق عكسي يمكن المحاجّة من خلاله بأن الاندماج في حد ذاته هو الذي سيوفر الآليات الملائمة والفعالة لحل النزاعات بين الدول المندمجة، وليس العكس. وما يبرر الدعوة إلى التخلي عن اتحاد المغرب العربي هو أن فشله المزمن يرتبط، جوهريًا وبنيويًا، بخلافٍ جزائري – مغربي مزمنٍ لا يلوح في الأفق أي مقدماتٍ لتسويته.

إذا كانت مسألة الصحراء الغربية جوهرًا للخلاف الجزائري - المغربي[16]، فيمكن ملاحظة أن الوضع الراهن سيبقى قائمًا على المدى القريب، والمتوسط على الأرجح، لأسبابٍ ثلاثةٍ على الأقل:

- المغرب غير مستعد للقبول بحل استفتاء تقرير المصير، ليس فقط بسبب تزايد احتمالات تعارض نتائج الاستفتاء مع مطالبه الإلحاقية، لكن لأسباب عقلانية محضة، تتعلق بعقود من الإنفاق العسكري والإنفاق على البنى التحتية في الإقليم. وبعيدًا عن سرديات السيادة وتصفية الاستعمار وما إلى ذلك، ينبغي دائما استحضار الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لإقليم الصحراء الغربية، سواء بالنسبة إلى المغرب الطامح إلى بسط سيادته عليه ولو عبر منحه وضعًا قانونيًّا خاصًّا من قبيل الحكم الذاتي، أو بالنسبة إلى الجزائر الطامحة إلى قيام دولةٍ صحراويةٍ مستقلة، تتيح لها منفذًا بحريًّا عبر الأطلسي، كما تتيح لها نفاذًا حصريًّا لعقود الإعمار ورخص استغلال المواقع الغنية بالموارد الطبيعية في الصحراء الغربية.

- الجزائر بدورها غير مستعدة للتضحية برصيدها المعياري المرتبط بدعم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلًا عن أنّ المسألة الصحراوية تبقى، إلى جانب النزاع مع المغرب، عاملًا للإبقاء على حدٍّ أدنى من الإجماع الشعبي، داخليًّا، حول السياسة الخارجية وحول الدور المتنامي للجيش تحديدًا، حيث تحظى المؤسسة العسكرية بجزء كبير من الموازنة العامة تحت مسوغ حماية الحدود المنكشفة. وما من شك في أن هذا ينطبق على المغرب أيضًا.

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا يُنتظر حل الخلافات الجزائرية - المغربية المستعصية أصلًا على الحل الآن، من أجل بعث اتحاد المغرب العربي، ومن ثم بعث مسار الاندماج المغاربي؟ ما الجدوى من انتظار "ميلاد جنين معلوم مسبقًا أنه أصلًا ميتٌ داخل الرحم"؟ ينبغي، بدلًا من ذلك، التفكير في مسارات بديلة متاحة أكثر وفعالة أشد، نحو المسارات الثنائية/ الثلاثية ما دون الإقليمية التي يمكن أن تمثّل مقدمةً وعاملَ جذبٍ نحو الاندماج الإقليمي.

يُعَدُّ المسار الجزائري - التونسي نموذجًا مثاليًّا في هذا السياق، إذ يمكن الجزائر وتونس الشروع في مسارٍ اندماجيٍّ ثنائي الأطراف، فلهذا المسار تتوافر جملة من الشروط الابتدائية الحاسمة، وهي: الجوار الجغرافي (عكس المسار التونسي - المغربي مثلًا)، والسجل التاريخي للتعاون والتقارب وحسن الجوار (مواطنو الدولتين يتنقلون عبر الحدود من دون تأشيرات)، وتهديدات/ تحديات أمنية مشتركة (الإرهاب وحركة التهريب عبر الحدود)، وثمة درجة متقدمة من المشترك في التنسيق

3. أنظمة سياسية متباينة شكلًا، متشابهة جوهرًا

النقاش ينبغي أن يلتفت نحو التركيز على جوهر أنظمة الحكم، ما إذا كانت تسلطية أم تعددية، بدلًا من الانشغال بشكلها؛ حينها، يمكن الانتهاء إلى استنتاج مفاده أن سبب اللااندماج الإقليمي في المغرب العربي يرجع، أساسًا، إلى الطبيعة غير الديمقراطية لأنظمة الحكم في دول الإقليم. وينطلق هذا الاستنتاج من افتراضين أساسيين: الأول مفاده أن الدول الديمقراطية غالبًا ما تجنح نحو الاندماج، بينما غالبًا ما تجنح الدول التسلطية نحو ممانعة تيارات الاندماج الإقليمي، أما الثاني فمفاده أن "الأنظمة غير المنفتحة محليًا نادرًا ما تكون لها استعدادات للانفتاح إقليميًا"[21].

بالعودة إلى ما تمت الإشارة إليه في مستهل هذا المحور، يبدو أن الديناميات الاقتصادية ضمن المناطق الحدودية المشتركة تثبت وجود إمكانيات فعلية للتبادل البيني، لكنها تبقى مهدورة وتتمظهر في شكل شبكات موازية وغير شرعية، ومن المرجح أن الاندماج الإقليمي لا يتعارض مع زخمها المتزايد، لكنه سيؤدي بدلًا من ذلك إلى توفير الآليات القانونية الكفيلة بضبطها وإدماجها في حركة التجارة البينية العابرة للحدود. ومن جهة أخرى، يبدو أن الهويات المحلية، القائمة على علاقاتٍ تضامنية بين السكان، والمتشكلة على طرفي الحدود، في إمكانها أن تفند الفرضية الشائعة القائلة بأن الهويات الوطنية "ثابتة"، وأنها تقاوم التحول نحو هوية إقليمية ما فوق وطنية.